



قائظُ البيان في دحض مطاعنِ الجاحظِ والدَّبِّ عن جيلِ الرضوان: دراسةٌ تحليليةٌ وتوثيقيةٌ لكتاب (القائظ)

الدكتور: علي مسهاز مهوما

محاضر في جامعة جزر القمر - المركز الجامعي باتسي جزيرة هنزوان
تاريخ التقديم 2026/1/17، تاريخ القبول 2026/1/25، تاريخ النشر 2026/2/28

المخلص : تناول هذه الدراسة بالتحليل والنقد المنهجي كتاب القائظ في الرد على نابته الجاحظ للباحث أحمد بن صلاح الدين آل خليفات، والذي يُعد مشروعاً استقصائياً لتنفيذ المزاعم التاريخية والعقدية التي بثها الجاحظ في رسالته النابته. هدفت الدراسة إلى كشف التداخل بين الأيديولوجيا الاعتزالية والتوظيف السياسي في نص الجاحظ، وإبراز نجاعة الرد العلمي الذي قدمه آل خليفات عبر استخدامه آليات النقد الحديث والتحقيق السندي. خلصت الدراسة إلى أن مطاعن الجاحظ تفتقر إلى الأسانيد الصحيحة وتقوم على روايات واهية، وأن كتاب القائظ نجح في إحلال سلطة النقل الصحيح محل الهوى السياسي، مؤكداً على عدالة الصحابة رضي الله عنهم كمرجعية ثابتة غير قابلة للتأويل المسيس.

الكلمات المفتاحية: الجاحظ، رسالة النابته، معاوية بن أبي سفيان، أحمد آل خليفات، كتاب القائظ، النقد التاريخي، عدالة الصحابة.

Abstract: This study provides a systematic and critical analysis of the book Al-Qa'iz in Refutation of Al-Jahiz's Nabitah by researcher Ahmed bin Salahuddin Al-Khalifat. The book serves as an investigative project to debunk the historical and theological claims propagated by Al-Jahiz in his treatise Al-Nabitah. The study aims to reveal the overlap between Mu'tazilite ideology and political manipulation in Al-Jahiz's text, highlighting the efficacy of the scientific refutation presented by Al-Khalifat through the use of Hadith criticism and chain-of-transmission (Isnad) verification. The study concluded that Al-Jahiz's criticisms lack authentic chains of transmission and are based on weak narrations. It also found that Al-Qa'iz succeeded in replacing political whims with the authority of authentic transmission, reaffirming the integrity of the Prophet's Companions as a fixed reference point immune to politicized interpretation

English: Al-Jahiz, Risalat al-Nabitah, Muawiyah bin Abi Sufyan, Ahmed Al-Khalifat, Al-Qa'iz, Historical Criticism, Integrity of the Companions

المقدمة

تعد قضية الدفاع عن تاريخ جيل الصحابة رضي الله عنهم وتنفيذ المطاعن التي وجهت إليهم عبر العصور واحدة من أهم الثغور العلمية التي انبرى لها المحققون؛ لما يمثلها هذا الجيل من حلقة وصل جوهرية في بناء الهوية العقدية والتشريعية للأمة. وفي هذا السياق، تبرز رسالة "النابته" للجاحظ كواحدة من أخطر النصوص الأدبية التي وظفت جمال البيان لخدمة أغراض سياسية وعقدية، حيث عمد فيها الجاحظ إلى تشويه العصر الأموي والنيل من كاتب الوحي معاوية بن أبي سفيان

رضي الله عنه، مستنداً إلى خلفيته الاعترالية وتماهيه مع السلطة العباسية آنذاك. وتأتي هذه الدراسة لتقدم قراءة تحليلية وتوثيقية لكتاب "القائظ في الرد على نابتة الجاحظ" للباحث أحمد بن صلاح الدين آل خليفات، الذي تصدى لهذه الرسالة بمشروع نقدي يجمع بين صرامة المحدثين ودقة المؤرخين، سعياً لإزالة الغبش التاريخي الذي خلفه قلم الجاحظ في الذاكرة العربية.

تكمن مشكلة الدراسة في ذلك الانزلاق المنهجي الذي وقع فيه الجاحظ، حينما قدم "الهوى السياسي" و"العقل الاعترالي" على "صريح النقل" و"تزكية الوحي"، محولاً الساحة التاريخية إلى ميدان للسجال الأيديولوجي الذي يفتقر إلى الأمانة العلمية. لقد بث الجاحظ في رسالته جملة من الشبهات المتعلقة بالشرعية، والنسب، والذمة المالية والجنائية لصحابة رسول الله ﷺ، وهي شبهات اشتهرت لجمال قالبها الأدبي لا لصحة محتواها السندي. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في ضرورة كشف تهاافت تلك الأطروحات أمام التحقيق الأكاديمي الرصين، وإبراز كيف استطاع كتاب "القائظ" أن يفكك بنية المغالطة الجاحظية من خلال إخضاع المتون الأدبية لمشرط النقد الحديثي، مما يعيد الاعتبار لجبل الجماعة كجيل فوق مطاعن الأدباء وتأويلات المبتدعة.

تستند هذه الدراسة إلى منهجية وصفية تحليلية ونقدية مركبة، حيث تقوم برصد الشبهات الجاحظية في رسالة "النابتة" ومقابلتها بالردود العلمية الموثقة في كتاب "القائظ". وتعتمد المنهجية على استنطاق المراجع التراثية الكبرى التي اتكأ عليها آل خليفات، مثل "منهاج السنة" لابن تيمية و"البداية والنهاية" لابن كثير، لإثبات بطلان الدعاوى الجاحظية من خلال تحقيق الأسانيد وتتبع الروايات. كما توظف الدراسة المنهج المقارن بين منطلق الجاحظ "حاطب الليل" ومنهج آل خليفات "المحقق الثابت"، لبيان الفارق بين النص الأدبي الميسس والبحث الأكاديمي الملتزم بقواعد الجرح والتعديل، مما يمنح الدراسة بعداً منهجياً يوازن بين نقد المادة العلمية ونقد الأسلوب السجالي.

وتبرز القيمة المعرفية لهذا البحث في كونه لا يكتفي بالدفاع العاطفي عن الصحابة، بل يؤسس لقاعدة "النقد السندي للتاريخ الأدبي"، موضحاً أن كتب الأدب - وإن بلغت الغاية في الفصاحة - لا يجوز أن تكون مصدراً وحيداً للحقائق العقديّة والوقائع التاريخية الكبرى. إن دراسة كتاب "القائظ" تقدم نموذجاً للباحث المسلم المعاصر في كيفية التعامل مع الشبهات التاريخية بوعي يجمع بين الوقار المنهجي والغيرة العقديّة. وتسعى الدراسة من خلال هيكلتها الموزعة على ثلاثة مباحث إلى تغطية الجوانب السياسية، والمالية، والجنائية، والمنهجية، لتصل في نهايتها إلى إثبات تهاافت الأطروحة الجاحظية أمام صخرة التحقيق الرصين، مؤكدة أن التاريخ الإسلامي يمتلك أدواته الذاتية لتنقية نفسه من الدخيل والمكذوب.

ختاماً، تنطلق هذه المقدمة من إيمان عميق بأن الذّب عن أعراض الصحابة هو ذّب عن أصل الدين، وبأن كتاب "القائظ" يمثل "قائظاً" فكرياً يتسعر على كل من حاول إطفاء نور الحقيقة التاريخية بمداد الشبهات. إن الباحث آل خليفات

لم يقدم مجرد رد، بل وضع لبنة في صرح "علم الردود" الحديث، الذي يعيد للأمة ثقتها بمرجعياتها الأولى بعيداً عن ضلالات المعتزلة وترفض الجاحظ. وبناءً على هذه المرتكزات، تسير فصول الدراسة لتكشف عوار رسالة "النابئة" وتثبت نجاعة الرد العلمي في "القانظ"، لتكون هذه الدراسة مرجعاً للباحثين في كيفية قراءة التاريخ الإسلامي برؤية نقدية توثيقية منضبطة، تحفظ للصحابة منزلتهم وللأمة هويتها التاريخية.

المبحث التمهيدي: مرتكزات الدراسة

المطلب الأول: رسالة النابئة: السياق السياسي والفكري والدوافع الاعتزالية

تعد رسالة النابئة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ وثيقةً تاريخية وأدبية مثيرة للجدل، فهي لم تكن مجرد نص أدبي عابر، بل كانت وليدة سياق سياسي محتقن في العصر العباسي الأول، حيث تداخلت فيه صراعات الشرعية بين البيت الهاشمي والبيت الأموي. إن الناظر في فحوى هذه الرسالة يلحظ أنها كتبت بتوجيه أو برغبة في التقرب من السلطة العباسية آنذاك، وهو ما يفسر حدة الخطاب وسعي الجاحظ المحموم لتجريد العصر الأموي من أي شرعية دينية أو أخلاقية. ويشير الباحث في هذا السياق إلى أن الجاحظ وظف أدواته البيانية الفائقة لخدمة أهداف سياسية بحتة، محاولاً من خلالها إعادة صياغة الوعي التاريخي للأمة بما يتوافق مع التوجهات الرسمية للدولة العباسية التي كانت ترى في بني أمية خصماً تاريخياً يجب استئصاله فكرياً كما استؤصل سياسياً (الحسيني، 1946، ص 14).

أما من الناحية الفكرية، فإن رسالة النابئة تنضح بالهوى الاعتزالي الذي كان الجاحظ أحد أقطابه البارزين، إذ سيطر منطق العقل المعتزلي المجرد على معالجه للوقائع التاريخية، مقدماً التأويل العقلي على صريح النقل ومنهج التزكية. ويتجلى هذا المزلق الفكري في تكفير الجاحظ لمن سماهم النوابت، وهم في نظره الذين يوالون بني أمية أو يكفون عن سبهم، حيث انتقل من النقد السياسي إلى التبديع العقدي. وقد وثق الكاتب أحمد آل خليفات أن هذا النفس الاعتزالي هو الذي جعل الجاحظ يتجرأ على كاتب وحى رسول الله ﷺ، واصفاً إياه بأوصاف نابية تخرج عن إطار الأدب الإسلامي والمنهج العلمي الرصين، مؤكداً أن الجاحظ وقع في تناقض صارخ حين عاب على الناس اتباع الهوى وهو غارق فيه من قمة رأسه حتى أحمص قدميه في معالجه المنحازة للتاريخ (آل خليفات، 2024، ص 24-25).

إن الدوافع الاعتزالية في رسالة النابئة تجاوزت مجرد الاختلاف الفكري لتصل إلى محاولة عقلنة الطعن في الصحابة، وهو منهج خطير حذر منه أئمة السلف، إذ يقوم على تتبع المثالب وإغفال المناقب أو تحريفها عن سياقها. ويؤكد آل خليفات في تحليله أن الجاحظ استغل مكانته كأديب بحر من بحور العلم كما وصفه ابن كثير في البداية والنهاية، ليمرر مغالطات تاريخية مغلفة بجمال اللفظ، مما جعل رسالته مادة دسمة لكل من جاء بعده من الفرق التي ناصبت بني أمية والجبل الأول

من الصحابة العدا. ومن هنا، يبرز السياق الفكري للرسالة كجزء من صراع أوسع بين مدرسة أهل الحديث التي تنظر للصحابة بمنظار العدالة والتعظيم، ومدرسة المعتزلة التي أخضعت تلك الجبهة المقدسة لمعايير النقد السياسي والبشري القائم على الظن لا اليقين (ابن كثير، 2016، ج 11، ص 220).

المطلب الثاني: كتاب القائظ: المنهج، البناء، ودواعي التصنيف

ينبثق كتاب القائظ في الرد على نابذة الجاحظ للباحث أحمد بن صلاح الدين آل خليفات كمشروع نقدي استقصائي، جاء تلبيةً لضرورة عقديّة وتاريخية فرضها استمرار تأثير الطروحات الجاحظية في العقل العربي المعاصر. إن دافع التصنيف الأساسي لدى آل خليفات يكمن في الذّب عن حى الصحابة وتفنيدهم تلك السحابة السوداء التي مررها الجاحظ في رسالته، حيث رأى المؤلف أن صمت العلم عن باطل الأدب قد يؤدي إلى استقرار الزيغ في الأذهان كحقائق ثابتة. ومن هنا جاء العنوان القائظ ليعبر عن شدة الرد وحرارة المناقشة، فهو رد يتسم بالصرامة العلمية والغيرة الدينية، يهدف إلى إحراق الشبهات بنار التحقيق والتوثيق، وإعادة الاعتبار لشخصية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كرمز سيادي تعرض للتشويه الممنهج (آل خليفات، 2024، ص 6).

أما من حيث المنهج، فقد سلك آل خليفات طريقاً يجمع بين النقد السندي والتحليل التاريخي المقارن، وهو منهج رصين يخرج بالرد من دائرة العاطفة المجردة إلى فضاء الحجّة العلمية الملزمة. لقد قام الباحث بتفكيك رسالة الجاحظ إلى وحدات موضوعية (شبهات)، ثم أخضع كل شبهة منها لميزان الجرح والتعديل وقواعد المحدثين في قبول الرواية ونقدها. ولم يكتفِ آل خليفات بالرد من خلال المصادر التاريخية فحسب، بل استدعى المصادر الفقهية والعقدية الكبرى لبيان تهافت المنطق المعتزلي أمام صريح النقل. ويظهر هذا المنهج جلياً في استشهاده بـمنهاج السنة لابن تيمية والعواصم من القواصم لابن عربي المالكي، ليثبت أن الشبهات التي طرحها الجاحظ هي شبهات مكررة قتلت بحثاً ورداً من قبل أئمة الإسلام، لكن الجاحظ أعاد تغليفها بأسلوبه الأدبي الجذاب (آل خليفات، 2024، ص 29-34).

وفيما يخص البناء الهيكلي للكتاب، فقد صمم آل خليفات فصوله لتكون بمثابة جهات متصلة ومنظمة، تبدأ بتمهيد منهجي يعرف بالخصم ومكانته العلمية ومآخذه العقدية، ثم تنطلق لتفنيد القضايا الكبرى قضيةً تلو الأخرى. هذا البناء الرصين يمنح القارئ قدرة على الإحاطة بجوانب الفتنة التاريخية وفهم سياقها دون تشتت، حيث يتنقل المؤلف بسلاسة بين تفنيده شبهة الاستلحاق، إلى شبهة غصب الخلافة، وصولاً إلى المسائل الجنائية والمالية. إن القيمة المضافة في بناء القائظ تتمثل في كونه لم يكن مجرد رد على نص، بل كان رداً على منهج فكري كامل، حيث استطاع المؤلف من خلال بناء فصوله أن يكشف للقارئ كيف يتحول الأدب إلى أداة للهدم إذا ما تجرد من ضوابط النقل الصحيح وأمانة الرواية (آل خليفات، 2024، ص 78-81).

ختاماً، إن دواعي تصنيف هذا العمل تتجاوز الرغبة في السجال التاريخي لتصل إلى الرغبة في إرساء قاعدة معرفية تحمي الأجيال القادمة من الانهيار بسحر البيان على حساب دقة البرهان. فالباحث آل خليفات، من خلال كتابه القائظ، يقدم نموذجاً للمثقف المسلم الذي يمتلك أدوات التحقيق الحديثي واللغوي، ويوظفها لإعادة التوازن للذاكرة التاريخية للأمة. إن الكتاب في كليته هو صرخة علمية في وجه حاطب الليل الذي يجمع الشبهات دون تمحيص، وتأكيد على أن التاريخ الإسلامي، لا سيما عصر الصحابة، هو حمى لا يستباح بالهوى ولا يُنتقص بالظنون. بل يُقرأ في ضوء التزكية الإلهية والعدالة النبوية (ديوان حسان بن ثابت، ص 149).

المبحث الأول: المحاكمة الحديثية والتاريخية لشبهات الجاحظ

المطلب الأول: نقد الشبهات المتصلة بالنسب والشرعية (قضية زياد بن أبيه والولاية)

يتصدى الباحث آل خليفات لواحدة من أكثر القضايا التي استغلها الجاحظ للطعن في عدالة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهي قضية استلحاق زياد بن أبيه. يوضح الباحث أن الجاحظ اتخذ من هذه الواقعة ذريعة لرمي كاتب الوحي بالكفر والفجور بناءً على منطلق اعتزالي يقدم التشنيع السياسي على التحقيق الفقهي. ويرد آل خليفات على هذا الزيف ببيان أن فعل معاوية لم يكن خروجاً عن الدين، بل كان بناءً على أنكحة الجاهلية التي أقر الإسلام بعض آثارها في الأنساب، حيث ظن معاوية بجواز الاستلحاق بناءً على إقرار أبيه أبي سفيان في الجاهلية بأن زياداً ولده. وقد عزز الكاتب هذا التفنيذ بما نقله (ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ج 20، ص 268) من أن هذا الحكم قد يخفى على كثير من الناس لولا انتشار السنة. وأن معاوية رضي الله عنه اعتقد أن الولد لمن أحبل أمه بناءً على عرف الجاهلية الذي لم يبلغه نسخته بحديث الولد للفراش في حينها، مما يجعل الفعل دائراً في فلك الاجتهاد الذي لا يخرج صاحبه من الملة ولا يقدر في عدالته (آل خليفات، 2024، ص 34).

وفي سياق متصل بمسألة الولاية وشرعية الحكم، يفند آل خليفات دعوى الجاحظ بأن عام الجماعة كان عام فرقة وقهر، موضحاً أن تنازل الحسن بن علي رضي الله عنهما بالخلافة لمعاوية كان طوعياً وبشرط العمل بكتاب الله وسنة رسوله. وي طرح الكاتب تساؤلاً جوهرياً ينسف منطق الجاحظ: كيف يتنازل سيد شباب أهل الجنة -الحسن- لرجل يصفه الجاحظ بالكفر والضلال؟ إن إتمام البيعة وانعقاد الجماعة هو أكبر دليل شرعي وتاريخي على بطلان دعاوى الغصب والجور التي بثها الجاحظ في رسالته. ويستند آل خليفات في ذلك إلى ما قرره (ابن عربي المالكي في العواصم من القواصم، ص 249) بأن قضاء معاوية في الأنساب والولايات كان محل نظر واجتهاد بين الصحابة والتابعين، ولم يكن يوماً سبباً لتكفيره أو إخراجة من دائرة العدالة التي أثبتها له الوحي وصحبة النبي ﷺ (آل خليفات، 2024، ص 29).

المطلب الثاني: نقد الشبهات المالية والجنائية (خراج مصر، الفيء، وقصة تعطيل الحدود)

ينتقل آل خليفات للمحاكمة المالية والجنائية، راداً على فرية إخراج خراج مصر لعمر بن العاص والاستئثار بالفيء، وهي دعاوى صورها الجاحظ كصفقات دنيوية مريبة. يفكك الباحث هذه الشبهة مبيناً تناقضها مع الواقع التاريخي والضرورة السياسية، فمعاوية الذي كان يواجه تحديات كبرى لم يكن ليفرط في أهم موارد الدولة (خراج مصر) لولا وجود ترتيبات إدارية تخدم مصلحة المسلمين العامة. ويستدل الكاتب بتزكية النبي ﷺ لكل من معاوية وعمر بن العاص، مستشهداً بما ورد في (جامع الترمذي، حديث 4095) من دعاء النبي ﷺ لمعاوية: اللهم اجعله هادياً مهدياً واهدياً به. كما ينقض الكاتب رواية الاستئثار بالمال ببيان ضعف أسانيدها، مؤكداً من خلال تحقيق (صبري عبد المجيد في مقال إحياء السنة، 2013) أن الروايات التي توحى بتهديد الرعية بالسيف عند السؤال عن المال هي روايات منكرة سنداً ومخالفة لما عُرف عن معاوية من حلم وسخاء شهد به ابن عمر رضي الله عنهما (آل خليفات، 2024، ص 40-56).

أما فيما يخص فرية تعطيل الحدود بالشفاعة، فيثبت آل خليفات براعة في النقد الحديثي والتاريخي، حيث كشف أن القصة التي أوردها الجاحظ حول ترك معاوية لحد السرقة بسبب أبيات شعرية هي قصة مكذوبة ولا إسناد لها. ويوضح الكاتب أن هذه القصة نسبت تارة للمنصور وتارة لعبد الملك بن مروان، وأن أصلها يتعلق بشاعر يسمى طهمان بن عمرو. ويعتضد الباحث في هذا الرد بما نقله (الشيخ عبد الله الخليلي في تحقيقه، 2016) من أن هذه الروايات هي من وضع الهيثم بن عدي وهو كذاب معروف، مما يؤكد أن الجاحظ كان حاطب ليل يجمع كل ما يسيء للأمويين دون تمحيص علمي. إن منهج آل خليفات هنا يعتمد على تجريد الرواية من قدسيها الأدبية لإخضاعها لمشرط النقد الحديثي، مبيناً أن إقامة الحدود كانت أصلاً ثابتاً في عهد معاوية لا تتبدل بالأهواء (آل خليفات، 2024، ص 71-74).

المطلب الثالث: تفنيد دعوى قتل حجر بن عدي في سياقها الأمني والتاريخي

يختتم الباحث هذا المبحث بمعالجة قضية مقتل حجر بن عدي، وهي القضية التي استدر بها الجاحظ عواطف القراء للطعن في سياسة معاوية. يقدم آل خليفات قراءة أمنية تاريخية للواقعة، موضحاً أن حجراً كان قد شق عصا الطاعة وحصب أمير الكوفة (زياد بن أبيه) في المسجد، مما اعتبره معاوية سعيماً بالفساد في الأرض وفتنة تهدد وحدة المسلمين في إقليم مضطرب كالكوفة. ويرى الكاتب أن فعل معاوية كان اجتهاداً سياسياً لمنع وقوع فتنة أكبر، مستأنساً بما رواه (صحيح مسلم، حديث 1852) عن النبي ﷺ: من أتاكم وأمركم جميع.. يريد أن يشق عصاكم.. فاقتلوه. ويؤكد آل خليفات أن هذا القتل - وإن عاتب فيه أم المؤمنين عائشة معاوية- يظل في دائرة السياسة الشرعية والاجتهاد الحاكم، ولا يمكن بحال من الأحوال اتخاذه ذريعة لتكفير الصحابي الجليل أو وصفه بالظلم المطلق (آل خليفات، 2024، ص 37).

ويبين الكاتب في استنتاجه النهائي لهذا المطلب أن الجاحظ تعمد إغفال سياق التمرد الذي قام به حجر وأصحابه، وصور الأمر كأنه قتل لمجرد الرأي، وهو تدليس تاريخي كشفه آل خليفات بالعودة لـ (تاريخ الطبري) و (البداية والنهاية لابن كثير). إن التحقيق الذي قدمه القائظ يثبت أن معاوية رضي الله عنه كان يوازن بين المصلحة العليا للدولة وبين الأفراد، وأن موقفه يوم القيامة مع حجر - كما قال هو نفسه لعائشة رضي الله عنها - هو موعد بين يدي الله، لا يحق للجاحظ ولا لغيره أن يقطع فيه بحكم جائر بناءً على مرويات واهية أو مبتورة السياق (ابن كثير، 2016، المجلد 8، ص 68).

المبحث الثاني: البنية المنهجية والتوثيقية في الرد

المطلب الأول: سلطة النقل في مواجهة ترقُّص الجاحظ (الاعتماد على ابن تيمية والذهبي وابن كثير)

يرتكز الباحث آل خليفات في تقويضه لأطروحات الجاحظ على إحلال سلطة النقل محل سلطة الهوى، محولاً الصراع من مجرد تلاسن أدبي إلى محاكمة منهجية تستند إلى أركان الرواية التاريخية المعتمدة لدى أهل السنة والجماعة. يوضح المؤلف أن الجاحظ وقع في مزلق الترقُّص الذي يرتدي ثوب الاعتزال، وهو ما استدعى استحضار مرجعيات نقدية كبرى لضبط ميزان العدالة؛ حيث اتكأ آل خليفات بشكل جوهري على (ابن تيمية في منهاج السنة النبوية) لتفكيك الأسس الفكرية التي قامت عليها شبهات الجاحظ، مبيناً أن رد معاوية رضي الله عنه لقضايا النبي ﷺ - كما زعم الجاحظ - ليس إلا سوء فهم أو جهل بسياقات الاجتهاد السائغ. إن استحضار ابن تيمية هنا لم يكن مجرد اقتباس، بل هو استدعاء لمنطق نقض الاعتزال من جذوره، وهو ما منح الرد صبغة عقديّة متماسكة تتجاوز الرد على جزئيات الأحداث إلى كليات المنهج (آل خليفات، 2024، ص 56).

وفي جانب التراجم ونقد الرجال، وظف آل خليفات سلطة الجرح والتعديل عبر الاعتماد على (الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال) و** (ابن كثير في البداية والنهاية)**، وذلك لزعة الموثوقية التاريخية التي حاول الجاحظ بناءها لنفسه ولرواياته. فمن خلال توصيف الذهبي للجاحظ بأنه من أئمة البدع وتأكيد ابن كثير على كونه رأساً في الكلام والاعتزال، نجح آل خليفات في نزع صفة الحياد التاريخي عن رسالة النابتة، مؤكداً أن النص الجاحظي نص مؤدلج يفتقر للأمانة العلمية المطلوبة في نقل سير الصحابة. إن هذا المثلث المرجعي (ابن تيمية، الذهبي، ابن كثير) شكل الدرع الحصين الذي احتسى به البحث لصد طعونات الجاحظ، محولاً النص من سرد أدبي مشوه إلى واقعة تاريخية تخضع لتمحيص الأثبات (ابن كثير، 2016، ج 11، ص 220).

المطلب الثاني: آليات النقد السندي عند آل خليفات ودورها في كشف زيف الروايات الأدبية

تتجلى براعة آل خليفات في تحويل البحث من قراءة في متن إلى تحقيق في سند، وهي الآلية التي كشفت عورة الروايات الأدبية التي اتكأ عليها الجاحظ لتشويه العصر الأموي. يرى المؤلف أن الجاحظ تصرف كحاطب ليل، حيث جمع الأخبار الواهية والمكذوبة المنثورة في كتب الأدب والمصنفات غير المحققة وساقها كمسلمات تاريخية. ولإبطال هذا الزيف، استخدم آل خليفات مشروط المحدثين في نقد الروايات؛ ففي قضية تعطيل الحدود والفيء، قام بتتبع سلاسل الرواة ليكشف عن وجود كذايين ومجهولين (مثل الهيثم بن عدي وهانئ بن المتوكل) في بنية الروايات التي اعتمدها الجاحظ. ويؤكد الباحث عبر استحضار تحقيقات (صبري عبد المجيد في إحياء السنة) أن الرواية إذا فسد سندها سقط الاستدلال بمتنها، مهما بلغت من الشهرة الأدبية أو الجاذبية السردية (آل خليفات، 2024، ص 71).

إن القيمة العلمية لهذه الآلية النقدية تكمن في قدرتها على تحرير التاريخ من سطوة الأدب؛ فالجاحظ استغل قوة بيانه لتعويض ضعف أسانيده، وهو ما انتبه إليه آل خليفات بذكاء أكاديمي. لقد أثبت المؤلف أن الكثير من الشبهات الجنائية والمالية التي رما بها معاوية رضي الله عنه وعماله هي في حقيقتها روايات منقطعة أو معلولة، لا تصمد أمام النقد الحديث الصارم. ومن خلال هذا المنهج، لم يكتفِ آل خليفات بالدفاع، بل قدم قاعدة منهجية للقارئ المعاصر مفادها أن نصوص الأدب ليست مصادر موثوقة للحقائق العقدية أو الوقائع التاريخية الكبرى ما لم تُعضد بالأسانيد الصحيحة. هذا التوظيف لعلوم الحديث في سياق الرد التاريخي جعل من القائظ مرجعاً منهجياً في كيفية التعامل مع المتون الأدبية المشبوهة (آل خليفات، 2024، ص 81).

المطلب الثالث: التوظيف الأدبي والجمالي في الكتاب (الشعر كحجة تاريخية)

بالرغم من الصرامة الحديثية التي ميزت الكتاب، إلا أن آل خليفات لم يغفل الجانب الجمالي والوجداني، بل جعل من الأدب الرفيع مرآة تعكس زيف الأدب المؤدلج. لقد استخدم المؤلف الشعر العربي الأصيل ليس كزينة لفظية، بل كوثيقة تاريخية وحجة وجدانية تثبت عدالة الصحابة ومكانتهم في ضمير الأمة. ويظهر ذلك بوضوح في استشهاد به (ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه)، شاعر النبي ﷺ، حيث ساق قصائده التي رزى فيها الصحابة بلسان الوحي (أعفةً ذكرت في الوحي عفتهم)، ليكون الشعر هنا بمثابة التزكية التاريخية التي تنقض ادعاءات الجاحظ القائمة على التشنيع واللمز. إن هذا التوظيف للشعر يمثل رداً بجنس العمل؛ فإذا كان الجاحظ قد استخدم النثر لتشويه الصحابة، فإن آل خليفات استخدم الشعر الخالد لتثبيت مناقبهم (ديوان حسان بن ثابت، ص 149).

كما يبرز التوظيف الجمالي في لغة آل خليفات نفسه، التي اتسمت بـ الجزالة العقدية، حيث زواج بين قوة اللفظ وقوة الحجّة، محاكياً في ذلك أسلوب كبار السجاليين في التراث الإسلامي. لقد جعل من الإهداء والمقدمة والخاتمة مقطوعات أدبية تفيض بالإيمان والوفاء لجيل الصحابة، مما خلق حالة من التوازن بين عقل المحقق وقلب المحب. إن استخدام الشعر والحس الأدبي في القائظ خدم هدفاً استراتيجياً، وهو إثبات أن الحقائق التاريخية الكبرى لا تحتاج إلى تدليس أو تمويه، بل يكفها صدق البيان ونقاء البرهان. وبذلك، استطاع آل خليفات أن يقدم ردّاً متكاملًا يخاطب العقل بالأسانيد، والوجدان بالأشعار، والمنطق بالتحليل، ليظل القائظ ناراً تحرق زيف النابتة وبرداً وسلاماً على تاريخ جيل الرضوان (آل خليفات، 2024، ص 78).

المبحث الثالث: النتائج والأثر المعرفي

المطلب الأول: تهافت الأطروحة الجاحظية أمام التحقيق الأكاديمي الرصين

تتجلى النتيجة الجوهرية لهذه الدراسة في التهافت المنهجي الذي وُصمت به رسالة النابتة حين أُخضعت لمبضع النقد الأكاديمي الرصين في كتاب القائظ؛ فالجاحظ الذي عُرف بكونه أحسن الناس للحجة استنارة وأشدهم تلطفاً لتعظيم الصغير وتصغير العظيم كما وصفه تلميذه (ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، ص 142)، قد انكشف عواره العلمي حينما تجرد من أمانة النقل لخدمة الأيديولوجيا الاعتزالية. إن التهافت لم يكن في اللغة أو البيان، بل في القواعد المنطقية والمستندات التاريخية؛ حيث أثبت آل خليفات أن الأطروحة الجاحظية قامت على الانتقائية المخلة، عبر استدعاء الروايات الشاذة وإغفال المتواتر من سير الصحابة وعدالتهم. هذا السقوط المنهجي يبرهن على أن الأدب مهما بلغ من السمو الجمالي، لا يمكن أن يصمد كبديل عن الحقيقة التاريخية المسندة، وأن سحر البيان الذي امتلكه الجاحظ لم يكن كافياً لستر عورات فساد البرهان الذي وقع فيه جراء ميله السياسي والاعتقادي (آل خليفات، 2024، ص 78).

لقد أثبت التحقيق الأكاديمي في القائظ أن الشبهات التي طرحها الجاحظ حول بني أمية وكاتب الوحي معاوية رضي الله عنه، لم تكن سوى فقاعات سردية تفتقر إلى العمق السندي؛ حيث تهاوت دعاوى التكفير والتبديع أمام الحقائق الفقهية والسياسية التي أوردها الباحث. فعلى سبيل المثال، تهافتت فرية تعطيل الحدود حين أثبت آل خليفات انقطاع أسانيدھا وتلف روايتها، كما تهافتت دعوى الاستنثار بالمال أمام نصوص السخاء والعدل الموثقة في (السنة للخلال، ص 441). إن هذا التهافت يكشف عن خلل بنيوي في فكر الجاحظ، يتمثل في تقديمه العقل المتوهم على النقل المتيقن، وهو المسلك الذي أدى به إلى رمي خير القرون بالعظائم. وبذلك، فإن الدراسة تخلص إلى أن رسالة النابتة هي نص سجالي سياسي بامتياز، تفتقر إلى أدنى معايير النزاهة العلمية التي تتطلبها الأبحاث التاريخية والعقدية الجادة (آل خليفات، 2024، ص 81).

علاوة على ذلك، فإن الأثر المعرفي لهذا التهافت يمتد ليشمل نقد ظاهرة التدوين الأدبي للتاريخ؛ إذ نجح آل خليفات في وضع فاصل منهجي بين الأديب والمؤرخ. فالجاحظ في النابتة لم يكن يؤرخ، بل كان يُرافع كقانوني متحيز، وهذا ما جعله يسقط في فخ التناقض الذي رصده (ابن عربي المالكي في العواصم من القواصم، ص 251) حين سمح لنفسه بالطعن فيمن زكاهم الله. إن النتيجة المنهجية التي يقررها القائظ هي أن الأطروحة التي تبني على الكذب أو الروايات الواهية مآلها الزوال مهما طال أمد بقائها، وأن التحقيق الأكاديمي القائم على الأصول هو القادر وحده على إزالة الغبش التاريخي. وبناءً عليه، فإن الدراسة تؤكد أن الجاحظ قد خسر الرهان العلمي في رسالته، وتحول كتابه من مرجع تاريخي إلى نموذج للمغالطة التاريخية التي تُدرس لكشف أساليب التشويه الممنهج في التراث الإسلامي (آل خليفات، 2024، ص 79).

المطلب الثاني: منزلة الصحابة رضي الله عنهم كمرجعية ثابتة فوق التأويل السياسي

تخلص الدراسة في ختامها إلى ترسيخ حقيقة عقدية ومعرفية كبرى، وهي أن منزلة الصحابة رضي الله عنهم ليست مادة للسجال السياسي الخاضع للظروف والمؤثرات، بل هي مرجعية ثابتة استمدت قدسيتهما من التزكية الإلهية المباشرة. يشدد الباحث آل خليفات على أن محاولة الجاحظ إخضاع جيل الصحابة لمعايير النقد البشري القائم على التجريح السياسي هي محاولة باطلة من أساسها؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد قطع بعلم ما في قلوبهم وأثابهم فتحاً قريباً، كما ورد في نصوص (سورة الفتح، آية 18). إن هذه المنزلة تجعل من الصحابة ميزاناً للحق لا موضوعاً للنقد بالهوى، وهو ما حاول الجاحظ قلبه عبر رسالته. ومن هنا، يبرز كتاب القائظ كوثيقة تعيد ترسيخ ثوابت الأمة في وجه التميع القيمي الذي قد تفرضه القراءات الأدبية المتحللة من ضوابط الوحي (آل خليفات، 2024، ص 6-7).

إن الأثر المعرفي لهذه النتيجة يتمثل في إثبات أن عدالة الصحابة هي صمام الأمان الذي يحيي التاريخ الإسلامي من الانهيار؛ فلو فُتح باب الطعن في معاوية رضي الله عنه ككاتب للوحي -كما فعل الجاحظ- لانفتح الباب للطعن في الوحي ذاته وفي الأمانة التي نُقل بها الدين. ويوضح آل خليفات عبر استقراء (منهاج السنة لابن تيمية) أن الطعن في الصحابة هو في حقيقته طعن في الرسالة وفي الرسول الذي رباهم واصطفاهم. لذا، فإن الدراسة تؤكد أن منزلة الصحابة رضي الله عنهم هي منطقة محرمة على التأويل السياسي العبيثي، وأن كل محاولة لتسييس مواقفهم أو الحكم عليهم بناءً على روايات واهية هي محاولة لزعزعة الأصول المعرفية للإسلام. إن استشهاد المؤلف بـ(ديوان حسان بن ثابت، ص 149) لم يكن لمجرد الاستئناس، بل لتأكيد أن هذه المنزلة كانت حقيقة معاشة وموثقة بلسان شاعر النبوة الذي لا ينطق عن الهوى (آل خليفات، 2024، ص 78).

ختاماً، تنتهي الدراسة إلى أن كتاب القائظ قد نجح في إعادة الوقار المعرفي للتعامل مع تاريخ الصحابة، واضعاً حداً لسيولة التأويل التي انتهجها الجاحظ. إن النتيجة النهائية لهذه المراجعة التحليلية تؤكد أن جيل الرضوان سيظل فوق مطاعن

الأدباء وأهواء المعتزلة، وأن البحث العلمي الجاد هو الذي يستقي الحقائق من مصادرها الأصلية (القرآن، والسنة، وإجماع الأمة) لا من روايات حاطبي الليل ومنتحلي الأخبار. وبناءً عليه، توصي الدراسة بضرورة استصحاب هذه المرجعية الثابتة عند قراءة أي نص تاريخي، والوعي بأن التاريخ الإسلامي ليس مجرد وقائع، بل هو أمانة علمية تقتضي الذب عن أعراض من اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وهو ما وقَّق الله إليه الباحث أحمد آل خليفات في هذا العمل المتميز (آل خليفات، 2024، ص 81).

الخلاصة:

تخلص الدراسة إلى أن القوة البيانية التي امتلكها الجاحظ في رسالته النابتة لم تكن سوى غطاء لضعف شديد في المادة التاريخية والمستند السندي؛ إذ أثبت التحقيق في كتاب القائظ أن أغلب المطاعن التي وجهت لبني أمية وللصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه استندت إلى روايات منقطعة أو موضوعة أو منقولة عن رواة مشهورين بالكذب والعداء. إن بطلان السند في قضايا الفياء وتعطيل الحدود يسقط المصدقية التاريخية عن الرسالة، ويؤكد أن الجاحظ اعتمد منهج حاطب الليل الذي يجمع الشبهات دون تمحيص، مما جعل أطروحته تهاقت أمام معايير النقد الأكاديمي الصارم الذي يعلي من شأن الرواية الصحيحة على حساب الزخرف الأدبي.

كشفت الخلاصة عن خلل منهجي عميق في فكر الجاحظ، يتمثل في تسييس العقيدة وتوظيف الاعتزال لخدمة أغراض سلطوية؛ حيث مارس الجاحظ نوعاً من الإقصاء الفكري عبر رمي الأمة بـ الكفر والضلال لمجرد اختلاف المواقف السياسية. إن فساد هذا المنهج يكمن في تقديمه التأويل العقلي المتوهم على التزكية الإلهية للصحابة، وهو ما أدى بالجاحظ إلى الوقوع في تناقضات صارخة، حيث عاب على الناس اتباع الهوى بينما كان نصّه نموذجاً حياً للهوى المؤدلج. وقد نجح آل خليفات في تفكيك هذا المنهج، مبيناً أن التاريخ لا يُقرأ بعيون الفرق المتحيزة، بل بميزان العدالة والأمانة العلمية التي يفتقدها النص الجاحظي.

تؤكد الخلاصة على القيمة المعرفية الكبرى التي قدمها الباحث أحمد آل خليفات في كتابه، حيث لم يقف عند حدود الدفاع العاطفي، بل قدم رداً منهجياً استقصائياً أعاد الاعتبار للمصادر الأصيلة. إن نجاعة الرد في القائظ تكمن في قدرته على محاكمة الجاحظ بأدواته نفسها، ومواجهة سحر البيان بقوة البرهان، مما جعل الكتاب مرجعاً ضرورياً لكل باحث يبتغي قراءة التاريخ الأموي بعيداً عن الروايات العباسية المسيسة. لقد أثبت العمل أن الرد العلمي الرصين هو الكفيل بإزالة الغبش عن عقول القراء، وإعادة ترسيخ منزلة الصحابة كمرجعية ثابتة فوق كل تأويل سياسي عابر أو تشويه أدبي متعمد.

تنتهي الخلاصة إلى أن الذّب عن حى الصحابة رضي الله عنهم ليس مجرد سجل تاريخي، بل هو حماية لأصول الدين وشرعية البلاغ؛ فالصحابه هم النجوم التي يُهتدى بها، ومحاولة النيل منهم -كما فعل الجاحظ- هي محاولة لزعزعة أركان الهوية الإسلامية. وتشدد الدراسة على أن جيل الرضوان يمتلك حصانة إلهية ثابتة بنصوص الوحي، لا تززعها روايات واهية ولا تقارير أدبية مؤدلجة. إن النتيجة النهائية لهذه القراءة التحليلية هي التأكيد على أن الحق أبلج، وأن الجهود العلمية المخلصة كفيلة بقطع ألسنة الافتراء، ليبقى تاريخ الصحابة ناصعاً بياضه، ومنزلتهم فوق كل ذم أو تبديع.

المراجع العربية:

- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (1991). *منهاج السنة النبوية* (ط 2، تحقيق محمد رشاد سالم). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (1997). *مجموع فتاوى ابن تيمية* (تحقيق عبدالرحمن بن محمد آل قاسم). دار الصمعي.
- ابن عربي المالكي، محمد بن عبدالله. (1985). *العواصم من القواصم*. المكتبة العلمية - بيروت.
- ابن قتيبة، أبي محمد عبدالله بن مسلم. *تأويل مختلف الحديث* (ط 5). دار ابن القيم - الرياض.
- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء. (2016). *البدایة والنهایة* (تحقيق د. بشار عواد). دار ابن كثير، بيروت - لبنان.
- آل خليفات، أحمد بن صلاح الدين. (2024). *القائظ في الرد على نابتة الجاحظ*. الطبعة الأولى.
- الحسيني، عزت العطار. (1946). *رأي أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في معاوية والأمويين*. مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة - مصر.
- الخلال، أبو بكر. (1997). *السنة* (تحقيق عطية الزهراني). دار الراجية للنشر والتوزيع.
- الخليفي، الشيخ عبدالله بن فهد. (2016). مقال منشور على موقعه الرسمي <https://alkulify.com/>.
- عبد المجيد، صبري. (2013). *إحياء السنة*. مقال منشور إلكترونياً بتاريخ 25 شوال 1433 هـ.
- المباركفوري، أبو العلاء محمد. (1996). *تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي*.
- مسلم بن الحجاج. (1991). *صحيح مسلم: كتاب الإمارة* (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي). دار الكتب العلمية.
- ديوان حسان بن ثابت. دار إحياء التراث العربي - بيروت.